

كتاب الطلاق^(١)

[١٨٢٨] [أجمعوا]^(٢) : على أن الطلاق في [حال]^(٣) استقامة الزوجين مكروه غير مستحب ، إلا أن أبا حنيفة قال : هو حرام [مع]^(٤) استقامة [الحال]^(٥) .

[١٨٢٩] واختلفوا : هل تنعقد [صفته]^(٦) قبل الملك؟ فقال أبو حنيفة : يصح ويلزم ، سواء أطلق [وعم]^(٧) أو خصص .

[وقال مالك : يلزم إذا خصص]^(٨) أو عيّن من [قبيلة أو بلدة]^(٩) امرأة بعينها ، ولا يلزم إذا أطلق [وعم]^(١٠) .

وقال الشافعي ، وأحمد : لا يلزم على الإطلاق ، وكذلك [مذهبهما]^(١١) في انعقاد [صفة]^(١٢) العتق قبل الملك إلا [أن]^(١٣) أحمد [عنه في العتق]^(١٤) روايتان^(١٥) .

(١) الطلاق والإطلاق : ضد الحبس ، وهو التخلية بعد اللزوم والإمساك . وهو لغة : حل القيد ، وهو مأخوذ من الإطلاق ، وهو الإرسال والترك . وشرعاً : حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه . أو : تصرف مملوك للزوج يحدثه بلا سبب فيقطع النكاح .

(٢) في (ز) : وأجمعوا . (٣) في المطبوع : حالة .

(٤) ليست في (ز) .

(٥) في (ز) : للحال .

انظر مصادر المسألة : «رحمة الأمة» (٢٠٧) ، و«المهذب» (٦/٣) ، و«المغني» (٢٣٥/٨) .

(٦) في (ز) : صيغته . (٧) في (ز) : أو عمم .

(٨) ساقط من (ز) . (٩) في (ز) : قبله أو قلده .

(١٠) في (ز) : وعمم . (١١) في (ز) : مذهبهم .

(١٢) في (ز) : صحة . (١٣) ليست في (ز) .

(١٤) في (ز) : ففي العتق عنه .

(١٥) «المهذب» (٣/٣) ، و«رحمة الأمة» (٢٠٧) ، و«المجموع» (٢٠٣/١٨) .

[١٨٣٠] واتفقوا: على أن الطلاق في الحيض لمدخول بها والظهر المجامع فيه محرم إلا أنه يقع^(١).

[١٨٣١] واتفقوا: على أن الطلاق الثلاث بكلمة واحدة أو [بكلمات]^(٢) في حالة واحدة، أو في طهر واحد يقع، ولم يختلفوا في ذلك^(٣).

[١٨٣٢] ثم [إنهم]^(٤) اختلفوا: بعد وقوعه ونفوذه هل هو طلاق سنة [أو]^(٥) بدعة؟ فقال أبو حنيفة، ومالك: هو طلاق بدعة، وقال الشافعي: هو طلاق سنة، وعن أحمد روايتان كالمذهبيين، والتي اختارها الخرقى: [أنه]^(٦) طلاق سنة^(٧).

[١٨٣٣] واتفق: أصحاب أبي حنيفة، ومالك، وأحمد: على أن من قال لزوجته: إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثاً، ثم طلقها بعد [هذه]^(٨) اليمين فإن الطلاق الذي أوقعه منجزاً يقع ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال.

واختلف أصحاب الشافعي، فقال جماعة منهم أبو عبد الله الحسين^(٩) وغيره: يقع عليها ما بشره، وتمام الثلاث من المعلق في الحال كمذهب الجماعة.

وقال آخرون منهم: يقع عليها ما [بشره]^(١٠) دون ما علق، وقال أبو العباس [بن

(١) «الإشراف» (٣/٣٩٨)، و«الهداية» (١/٢٤٥)، و«المغني» (٨/٢٣٨)، و«المهذب» (٣/٦).

(٢) في (ز): بكلمتين.

(٣) «الإشراف» (٣/٤٠٣)، و«المغني» (٨/٢٤١)، و«المهذب» (٣/٧)، و«رحمة الأمة» (٧/٢٠٧).

(٤) ليست في المطبوع. (٥) في المطبوع: أم.

(٦) في (ط): أنها.

(٧) «الإشراف» (٣/٤١٢)، و«المغني» (٨/٢٤١)، و«رحمة الأمة» (٨/٢٠٨)، و«القوانين» (١/٢٥١).

(٨) في (ز): هذا.

(٩) هو أبو عبد الله الحسين بن علي بن الحسين، درس بنظامية بغداد قبل الغزالي، وكان يدعى إمام الحرمين؛

لأنه جاور مكة، من مصنفاته (العدة) توفي (٤٩٧هـ). انظر: «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/٢٧٨).

(١٠) في (ز): باشرته.

سريح] (١)، والقفال، وابن الحداد (٢)، وغيرهم: لا يقع بها طلاق أصلاً (٣).

[١٨٣٤] واختلفوا: فيما إذا قال أنت طالق مثل عدد [الماء و] (٤) التراب، فقال

أبو حنيفة: [هي] (٥) واحدة تبين بها، وقال مالك، والشافعي، وأحمد: هي ثلاث (٦).

[١٨٣٥] واختلفوا: فيمن قال لزوجته: قد سرحتك، [أو] (٧) فارتك، فقال

مالك، والشافعي، وأحمد: هو صريح في الطلاق [وإن لم ينو] (٨)، وقال أبو حنيفة: متى لم ينو [به] (٩) الطلاق لم يقع [وهو] (١٠) [كناية] (١١).

[باب الكنايات] (١٢)

[١٨٣٦] واختلفوا: في الكنايات الظاهرة، وهي خلية، وبرية، [وبائن] (١٣)،

(١) ساقط من (ز).

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكناني المصري الشهر بابن الحداد، به افتخرت مصر على سائر الأمصار، كانت له الإمامة في علوم كثيرة خصوصاً الفقه، وكان كثير العبادة، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، ويختم في كل يوم وليلة ختمة، من مصنفاته: (الباهر في مائة جزء، وجامع الفقه)، توفي (٣٤٤هـ). انظر: «طبقات الشافعية» للإسنوي (١/١٩٢).

(٣) من أول قوله (واتفق أصحاب أبي حنيفة إلى هنا) ساقط من (ط) وهو في (ز) في المسألة التالية. انظر مصادر المسألة: «المهذب» (٤٠/٣)، و«الوجيز» (٣٩٦)، و«رحمة الأمة» (٢٠٨)، و«المغني» (٣٣٣/٨).

(٤) ساقط من (ز). (٥) ليست في (ط).

(٦) «رحمة الأمة» (٢٠٨)، و«الهداية» (٢٦٠/١)، و«المغني» (٤٤٩/٨).

(٧) في (ط): و. (٨) ساقط من (ز).

(٩) ليست في (ز). (١٠) في (ز): فهو.

(١١) في المطبوع: كفاية.

انظر مصادر المسألة: «رحمة الأمة» (٢٠٨)، و«القوانين» (٢٥٤)، و«المغني» (٢٦٤/٨)،

و«المهذب» (٩/٣).

(١٢) هذا العنوان ساقط من (ز). (١٣) في (ز): وبائنه.

[وبتة، وبتلة]^(١) وحبلك على غاربك، وأنت حرة، وأنت [حرام]^(٢)، وأمرك بيدك، واعتدي، والحقي بأهلك، هل يفتقر ذلك إلى نية، أو دلالة حال؟ فقال أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد: يفتقر إلى نية أو دلالة حال. وقال مالك: يقع الطلاق بمجردهما^(٣).

[١٨٣٧] واختلفوا: في الكنايات الظاهرة إذا انضم إليها دلالة حال من ذكر الطلاق، [أو]^(٤) الغضب، هل يفتقر إلى [النية]^(٥) أم لا؟ وهل إذا أتى بها وقال: لم أرد الطلاق يصدق أم لا؟ فقال أبو حنيفة: إن [كانا]^(٦) في ذكر الطلاق وقال: لم أرده لم يصدق في جميع الكنايات الظاهرة، وإن كانا في حال الغضب ولم يجر [للطلاق]^(٧) ذكر لم يصدق في [ثلاثة]^(٨) ألفاظ: اعتدى، [واختاري، وأمرك بيدك]^(٩)، ويصدق في خلية، وبرية، وبتة، وبتائن.

[وقال مالك: جميع الكنايات الظاهرة مثل: خلية، وبرية، وبتة، وبتلة، وحرام، وبتائن]^(١٠) وأشبه ذلك متى قالها مبتدئاً أو مجيباً لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقاً، [ولا]^(١١) يقبل منه، وإن قال لم أرده.

وقال الشافعي: يفتقر إلى [نية]^(١٢)، وإن كانت الدلالة والغضب [موجودين]^(١٣).

(١) ساقطة من (ز)، وفي (ط): وبتة وبتلة.

(٢) في (ط): الحرج، وهي غير موجودة في المطبوع.

(٣) الكناية في الطلاق: ما لا يقع الطلاق به إلا بنية.

والكناية الظاهرة: هي التي جرت العادة أن يُطلَقَ بها في الشرع أو في اللغة.

انظر مصادر المسألة: «الإشراف» (٤٢١/٣)، و«الوجيز» (٣٨٣)، و«الهداية» (٢٦٣/١)، و«المغني» (٢٧٥/٨).

(٤) في (ز): و.

(٥) في (ز): نية.

(٦) في المطبوع: كان.

(٧) في (ط): الطلاق.

(٨) في (ز): الثلاثة.

(٩) في (ز): وأمرك بيدك، واختاري.

(١٠) ما بين [] ساقط من (ز).

(١١) في (ز): ولم.

(١٢) في (ط) والمطبوع: موجوداً.

(١٣) في (ز): النية.

وعن أحمد روايتان ، إحداهما كمذهب الشافعي ، والأخرى : لا يفتقر إلى نية ، [وتكفي] ^(١) دلالة الحال من ذكر الطلاق ، أو الغضب ، وإذا قال : لم أرد الطلاق لم يصدق ^(٢) .

[١٨٣٨] واتفقوا : على أن الطلاق ، والفراق ، والسراح متى أوقع المكلف لفظة منها وقع [بها] ^(٣) الطلاق وإن لم ينوه ، إلا أبا حنيفة فإنه قال في [الفراق ، والسراح] ^(٤) : إن لم ينو لم يقع [شيء] ^(٥) .

[١٨٣٩] واختلفوا : في الكنايات الظاهرة إذا نوى بها الطلاق ولم ينو عدداً ، أو كان جواباً عن سؤالها الطلاق [كم] ^(٦) يقع بها من عدده؟ فقال أبو حنيفة : تكون واحدة [بأئنة] ^(٧) .

وقال مالك : جميع الكنايات الظاهرة إذا كانت [لمدخول] ^(٨) بها [وقعت] ^(٩) الثلاث ، وإن قال : أردت دون الثلاث [في المدخول بها] ^(١٠) لم يقبل منه ، إلا أن يكون [في خلع] ^(١١) ، وإن كانت غير مدخول بها [فيقبل] ^(١٢) ما يدعيه مع يمينه ويقع ما ينويه إلا في البتة ، فإن قوله اختلف [فيها] ^(١٣) فروي عنه : أنه لا يصدق [في

(١) في (ز) : ويكفي .

(٢) « المغني » (٢٧٥/٨) ، و« الإشراف » (٤٢٢/٣) ، و« الوجيز » (٣٨٣) ، و« القوانين » (٢٥٤) .

(٣) ليست في (ز) .

(٤) في (ز) : السراح والفراق .

(٥) زيادة من (ز) .

انظر مصادر المسألة : « الوجيز » (٣٨٣) ، و« القوانين » (٢٥٤) ، و« المغني » (٢٦٤/٨) ، و« رحمة

الأمّة » (٢٠٨) .

(٦) في (ز) : ما .

(٧) في (ط) : للمدخول .

(٨) ساقط من (ز) .

(٩) في (ز) : قبل .

(١٠) في (ط) : فيه .

(١١) في (ط) : فيه .

(١٢) في (ط) : فيه .

أقل من الثلاث، وروي عنه: يُقبل قوله مع يمينه^(١).

وقال الشافعي: يقبل منه [كل ما]^(٢) يدعيه في ذلك من أصل الطلاق وأعداده.

وقال أحمد: في الكنايات الظاهرة متى كان معها دلالة حال أو نوى الطلاق وقع

الثلاث، سواء نواه أو نوى دونه، وسواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول [بها]^(٣).

[١٨٤٠] واختلفوا: في الكنايات الخفية إذا أتى بها، وهي نحو قوله: اخرجي،

واذهبي، وأنت مخلاة، ووهبتك لأهلك، وما أشبه ذلك، فقال أبو حنيفة: [هي

كالكنايات الظاهرة]^(٤)، [إذا]^(٥) لم ينو عددًا [وقعت]^(٦) واحدة [بائنة]^(٧)، وإن

نوى الثلاث [وقعت]^(٨) الثلاث، وإن نوى [اثنتين]^(٩) لم يقع إلا واحدة.

وقال الشافعي، وأحمد: إذا أتى بالكنايات الخفية ونوى بها طلقتين كانت

طلقتين^(١٠).

[١٨٤١] واختلفوا: في قوله: اعتدى، واستبرئي رحمك، وينوي ثلاثاً، فقال

أبو حنيفة: [تقع]^(١١) واحدة [رجعية]^(١٢)، ولا يقع بها [ثلاث]^(١٣)، إذا وقعت

ابتداءً إلا أن يكون في ذكر الطلاق أو في غضب.

وقال مالك يقع ما نواه، [فإن نوى ثلاثاً كان ثلاثاً]^(١٤)، وإن نوى واحدة

(٢) في (ط): كلما.

(١) ما بين [] ساقط من (ز).

(٣) ليست في (ز) والمطبوع.

انظر مصادر المسألة: «المغني» (٢٧٥/٨)، و«الإشراف» (٤٢٢/٣)، و«المجموع» (٢٤٧/١٨)،

و«رحمة الأمة» (٢٠٨).

(٥) في المطبوع: وإن، وفي (ز): إن.

(٤) ساقطة من (ز).

(٧) في (ط) والمطبوع: مبينة.

(٦) في (ز): أوقعت.

(٩) في (ز): اثنتين.

(٨) في (ز): وقع.

(١٠) «المهذب» (١٠/٣)، و«المغني» (٢٧٧/٨)، و«القوانين» (٢٥٤)، و«الهداية» (٢٦٣/١).

والكناية الخفية: هي ما تدل على الفرقة وتؤدي معنى الطلاق.

(١٢) ليست في (ز).

(١١) في (ز): يقع.

(١٤) في (ز): ثلاثاً إن كان ثلاثاً.

(١٣) في (ط): طلاق.

فواحدة ، ويقع بهذا النطق عنده الطلاق ، سواء وقع ابتداء أو في ذكر الطلاق [أو الغضب .

وقال الشافعي : لا يقع الطلاق بها إلا أن ينوي بها الطلاق^(١) ويقع ما [نوى]^(٢) ، فإن نوى ثلاثاً [فثلاث]^(٣) ، وإن نوى غير ذلك فما [نواه]^(٤) في حق المدخول بها ، [فأما غير المدخول بها]^(٥) فواحدة .

وعن أحمد روايتان ، إحداهما : أنه كناية ظاهرة ويقع بها [الطلاق]^(٦) الثلاث ، وروي عنه : أنها خفية يقع بها ما نواه^(٧) .

[١٨٤٢] واختلفوا : فيما إذا قال الرجل لزوجته : أنا منك طالق ، أو ردَّ الأمر إليها [فقالت]^(٨) : أنت مني طالق ، فقال أبو حنيفة ، وأحمد : لا يقع ، وقال مالك ، والشافعي : يقع^(٩) .

[١٨٤٣] واختلفوا : فيما إذا قال لها ، أمرك بيدك ونوى الطلاق ، فطلقت نفسها ثلاثاً ، فقال أبو حنيفة : إن نوى الزوج ثلاثاً [وقعت]^(١٠) ، وإن نوى واحدة [لم]^(١١) يقع شيء .

وقال مالك : يقع ما أُوْقِعَتْ [من]^(١٢) عدد الطلاق [إذا أقرها عليه ، فإن ناكرها

(١) ما بين [] ساقط من (ز) .

(٢) في (ز) : نواه .

(٣) في (ز) : قبلت .

(٤) في (ز) : نوى .

(٥) ساقط من (ز) .

(٦) ليست في (ط) .

(٧) هذه المسألة غير موجودة في المطبوع .

انظر مصادر المسألة : « المغني » (٢٧٦/٨) ، و« الوجيز » (٣٨٣) ، و« المهذب » (١٠/٣) ، و« الهداية » (٢٦٣/١) ، و« رحمة الأمة » (٢٠٩) .

(٨) في (ط) : فقال .

(٩) « الإشراف » (٤٢٤/٣) ، و« المغني » (٢٧٩/٨) ، و« رحمة الأمة » (٢٠٩) .

(١٠) في (ز) : وقع .

(١١) في (ط) : لا .

(١٢) في (ز) : على .

أحلف وانعقد من عدد الطلاق ما (قاله) ^(١) [٢].

وقال الشافعي: [لا] ^(٣) يقع الثلاث إلا أن ينويها الزوج، [وإن] ^(٤) نوى الزوج دون الثلاث وقع ما نواه.

وقال أحمد: يقع الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث أو نوى واحدة ^(٥).

[١٨٤٤] واختلفوا: فيما إذا قال لها: طلقي نفسك واحدة، فطلقت نفسها

ثلاثاً، فقال أبو حنيفة، ومالك: لا يقع شيء، وقال الشافعي، وأحمد: يقع واحدة ^(٦).

[.....] ^(٧)

[١٨٤٥] واختلفوا: في طلاق المكره وعتاقه، فقال أبو حنيفة: يقع، وقال

مالك، والشافعي، وأحمد: [لا] ^(٨) يقع [] ^(٩) إذا نطق به [دافعاً] ^(١٠) عن نفسه ^(١١).

[١٨٤٦] واختلفوا: في [التواعد] ^(١٢) الذي يغلب على ظن [المتواعد] ^(١٣) أنه

يؤتى [فيه] ^(١٤) هل يكون إكراهاً؟ فقال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: [التواعد] ^(١٥).

(١) في (ط)، (ز): قال .

(٢) ما بين [ساقط من (ز) .

(٣) في (ز): لم .

(٤) في (ز): فإن .

(٥) قال ابن قدامة: فإن قال: أنا منك طالق، أو جعل أمر امرأته بيدها فقالت: أنت طالق لم تطلق زوجته، نص عليه في رواية الأثرم، وقال مالك، والشافعي: تطلق إذا نوى به الطلاق، ولا خلاف في أنه لا يقع به الطلاق من غير نية . اهـ .

انظر: «المغني» (٢٧٩/٨)، و«المهذب» (١٢/٣)، و«الإشراف» (٤٤٥/٣)، و«الهداية» (٢٦٧/١).

(٦) «الهداية» (٢٧٠/١)، و«الوجيز» (٣٨٥)، و«الإشراف» (٤٤٠/٣)، و«المغني» (٢٩٨/٨).

(٧) في (ز): باب المكره في الطلاق . (٨) ساقطة من المطبوع .

(٩) في (ز): إلا . (١٠) في المطبوع: رافقاً .

(١١) «الوجيز» (٣٨٦)، و«الإشراف» (٤٢٧/٣)، و«بداية المجتهد» (١٥٠/٢)، و«المغني» (٢٦٠/٨).

(١٢) في (ز): التواعد . (١٣) في (ز): المتواعد .

(١٤) في (ز): به . (١٥) في (ز): التواعد .

في الجملة إكراه .

وعن أحمد روايات ثلاث ، [إحداها] ^(١) كمذهبهم [هذا] ^(٢) ، والأخرى : لا يكون إكراهًا ، وهي التي اختارها الخرقى ^(٣) ، [والثالثة] ^(٤) : إن كان بالقتل أو [قطع] ^(٥) الطرف فهو إكراه ، وإن كان [بغير القتل] ^(٦) فليس إكراه .

[فإن] ^(٧) كان الإكراه من [سلطان] ^(٨) [فهل] ^(٩) يفرق بينه وبين الإكراه من غيره [كليص] ^(١٠) أو متغلب؟ فقال مالك ، والشافعي : لا فرق في ذلك بين السلطان وغيره ^(١١) وعن أحمد روايتان ، إحداهما كقول الشافعي ، والأخرى : لا يكون [الإكراه] ^(١٢) إلا من السلطان .

وعن أبي حنيفة روايتان كالمذهبيين ^(١٣) .

[١٨٤٧] واختلفوا : فيما إذا طلق الصبي وهو ممن يعقل الطلاق ، فقال

أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لا يقع [طلاقه] ^(١٤) .

وعن أحمد روايتان ، أظهرهما : أنه يقع طلاقه ، والأخرى كمذهب الجماعة ^(١٥) .

[١٨٤٨] واختلفوا : في طلاق السكران ، فقال أبو حنيفة ، ومالك : يقع ، وعن

الشافعي قولان ، أظهرهما : أنه يقع ^(١٦) .

-
- | | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------|
| (١) في (ز) : أجدما . | (٢) ليست في (ز) . |
| (٣) « مختصر الخرقى » (١١٠) . | (٤) ساقطة من (ط) والمطبوع . |
| (٥) في (ز) : بقطع . | (٦) في (ز) : بغيره . |
| (٧) في (ز) : ولو . | (٨) في (ز) : السلطان . |
| (٩) في (ط) : فهو . | (١٠) في المطبوع : مخلص . |
| (١١) ما بين [] ساقط من (ز) . | (١٢) في (ز) : إكراهًا . |
| (١٣) « الوجيز » (٣٨٦) ، و« المهذب » (٤/٣) ، و« المغني » (٢٦٢/٨) ، و« القوانين » (٢٥٣) . | |
| (١٤) في (ز) : الطلاق . | |
| (١٥) « المهذب » (٣/٣) ، و« الوجيز » (٣٨٢) ، و« المغني » (٢٥٨/٨) ، و« القوانين » (٢٥٣) . | |
| (١٦) في (ز) : لا يقع . | |

وعن أحمد روايتان ، أظهرهما : أنه يقع أيضًا ، اختارها [الخلال]^(١) ، والثانية : [أنه]^(٢) لا يقع ، [و]^(٣) اختارها عبد العزيز من أصحابه .

وقال الطحاوي ، والكرخي من أصحاب أبي حنيفة ، والمزني من أصحاب الشافعي : إنه [لا]^(٤) يقع^(٥) .

[١٨٤٩] واختلفوا : فيما إذا أشار بالطلاق [إلى ما]^(٦) لا ينفصل [من المرأة]^(٧) في [حال]^(٨) السلامة ، كاليد ، والرجل ، والإصبع ، فقال أبو حنيفة : لا يقع إلا أن يضيفه إلى أحد خمسة أعضاء ، الوجه ، والرأس ، والرقبة ، والظهر ، والفرج ، وفي معنى هذه الأشياء عنده الجزء [الشائع]^(٩) كالربع ، والنصف ، فأما إن أضافه إلى [ما]^(١٠) ينفصل في حال السلامة كالسن ، والظفر ، والشعر فلا يقع .

وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : إذا قال لزوجته يدك ، أو رجلك ، أو إصبعك ، ونحو ذلك من جميع الأعضاء المتصلة وقع الطلاق [على جميعها]^(١١) ، فأما إن أشار إلى الشعر ، والظفر من الأعضاء [المنفصلة]^(١٢) فلا يقع عند أحمد ، وعند مالك ، والشافعي : يقع^(١٣) .

[١٨٥٠] واختلفوا : هل يعتبر الطلاق بالرجال [دون النساء]^(١٤) ، والعدة بالنساء [دون الرجال]^(١٥) ؟ فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : يعتبر الطلاق بالرجال دون

-
- | | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|
| (١) في (ز) : الخرقى . | (٢) زيادة من المطبوع . |
| (٣) ليست في (ز) . | (٤) ساقطة من (ز) . |
| (٥) « القوانين » (٢٥٣) ، و« الإشراف » (٤٢٩/٣) ، و« المهذب » (٣/٣) ، و« الهداية » (٢٥٠/١) . | (٦) في (ز) : بما . |
| (٧) في (ز) : ساقطة من (ز) . | (٨) في المطبوع : حالة . |
| (٩) في (ط) : السابع . | (١٠) في (ز) : ما لا . |
| (١١) ليست في المطبوع . | (١٢) في (ز) : المتصلة . |
| (١٣) « الإشراف » (٤٣٣/٣) ، و« الهداية » (٢٥٣/١) ، و« المهذب » (٨/٣) ، و« رحمة الأمة » (٢١١) . | (١٤) ساقطة من (ز) . |
| (١٥) ساقطة من (ز) . | |

النساء، والعدة بالنساء دون الرجال، وقال أبو حنيفة: الطلاق معتبر بالنساء^(١).

[باب عدد الطلاق والاستثناء فيه]^(٢)

[١٨٥١] اختلفوا: فيما إذا قال الرجل لزوجته: أنت طالق، ونوى ثلاثاً، فقال أبو حنيفة، وأحمد في الرواية التي اختارها الخري: يقع واحدة، وقال مالك، والشافعي، وأحمد في الرواية الأخرى: لا يقع الثلاث^(٣).
[١٨٥٢] واتفقوا: على أنه إذا قال الزوج لغير المدخول بها: أنت طالق ثلاثاً، طلقت ثلاثاً^(٤).

[١٨٥٣] [واختلفوا]^(٥): [فيما إذا قال]^(٦) لغير المدخول بها: أنت طالق، أنت طالق، [أنت طالق]^(٧)، بألفاظ متتابعة، فقال أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد: لا يقع إلا واحدة.

وقال مالك: يقع الثلاث إذا لم يرد به التأكيد^(٨).

[١٨٥٤] واختلفوا: فيمن قال لزوجته: أنت طالق إن شاء الله، فقال [مالك، وأحمد]^(٩): يقع الطلاق. وقال أبو حنيفة، والشافعي: لا يقع [مستثنياً به]^(١٠).

(١) «الإشراف» (٤٤١/٣)، و«رحمة الأمة» (٢٠٧).

(٢) هذا العنوان ساقط من المطبوع و(ز).

(٣) «الإشراف» (٤١٦/٣)، و«رحمة الأمة» (٢٠٩)، و«الهداية» (٢٥٢/١)، و«المغني» (٤٠٨/٨).

(٤) هذه المسألة ليست في (ز)، و(ط). انظر مصادر المسألة: «الإشراف» (٤٢٦/٣)، و«رحمة الأمة»

(٢٠٩)، و«الهداية» (٢٦١/١)، و«المغني» (٤٠٦/٨).

(٥) في (ز): واتفقوا. (٦) في (ز): على أنه إذا قال الزوج.

(٧) ليست في (ط).

(٨) «الإشراف» (٤٢٧/٣)، و«رحمة الأمة» (٢٠٩)، و«الهداية» (٢٦٢/١)، و«المغني» (٤٠٦/٨).

(٩) في (ز): أحمد ومالك.

(١٠) ساقطة من (ز).

انظر مصادر المسألة: «الإشراف» (٤٣٤/٣)، و«رحمة الأمة» (٢١٠)، و«الهداية» (٢٧٦/١)،

و«المغني» (٣٨٣/٨).

[١٨٥٥] واختلفوا: في [الطلاق] ^(١) في المرض المخوف المتصل به الموت ، فقال أبو حنيفة ، وأحمد ، ومالك : ترث ، إلا [أن] ^(٢) أبا حنيفة يشترط في إرثها : أن لا يكون الطلاق عن طلب منها .

وعن الشافعي قولان ، أظهرهما : لا ترث ، [والآخر] ^(٣) : ترث كقول الباقرين ، فعلى القول الآخر أنها ترث ، إلى متى ترث؟ [على ثلاثة أقوال ، أحدها] ^(٤) : ترث إن مات وهي في العدة ، وإن مات وقد انقضت العدة لم ترث ، والثاني : [ترث] ^(٥) ما لم تتزوج ، [والثالث] ^(٦) : أنها ترث أبداً ^(٧) .

[١٨٥٦] واختلفوا : هل ترث المبتوتة وإن انقضت العدة ما لم تتزوج ، وكذلك المطلقة قبل الدخول؟

فقال أبو حنيفة : لا ترث فيهما ، وقال مالك : ترث وإن تزوجت .

وقال الشافعي في أحد [أقواله التي قدمناها] ^(٨) : لا ترث [وهو أظهرها] ^(٩) .
وعن أحمد [روايتان] ^(١٠) كالْمذهبين ^(١١) .

[١٨٥٧] واختلفوا : فيما إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق ، وطالق ، وطالق ،

فقال أبو حنيفة ، والشافعي : [تقع] ^(١٢) واحدة ، وقال مالك ، وأحمد : [تقع] ^(١٣) الثلاث ^(١٤) .

(١) في (ز) : المبتوتة .

(٣) في (ز) : والأخرى .

(٤) في (ز) : فهي على قولين أحدهما .

(٥) ليست في (ز) .

(٧) «الإشراف» (٤٣٧/٣) ، و«رحمة الأمة» (٢١٠) ، و«الهداية» (٢٨١/١) ، و«القوانين» (٢٥٣) .

(٨) في (ز) : القولين اللذين قدمناهما .

(١٠) في المطبوع : روايتين .

(١١) «القوانين» (٢٥٣) ، و«الإشراف» (٤٣٨/٣) ، و«الهداية» (٢٨١/١) ، و«رحمة الأمة» (٢١١) .

(١٢) في (ز) : يقع .

(١٣) في (ز) : يقع .

(١٤) «القوانين» (٢٥٤) ، و«المهذب» (١٥/٢) ، و«الوجيز» (٣٨٩) ، و«المغني» (٤٠٥/٨) .

[١٨٥٨] واختلفوا: فيما إذا كرر الطلاق للمدخول بها بأن قال: أنت طالق، [أنت] ^(١) طالق، [أنت] ^(٢) طالق، [وقال] ^(٣): إنما أردت إفهامها بالثانية والثالثة، فقال أبو حنيفة، ومالك: يلزمه الثلاث، وقال الشافعي، وأحمد: لا يلزمه إلا واحدة ^(٤).

[١٨٥٩] واختلفوا: فيما إذا قال لها، أنت طالق إلى سنة، فقال أبو حنيفة، ومالك: تطلق في الحال، وقال الشافعي، وأحمد: لا يقع الطلاق حتى تمضي السنة ^(٥).

[١٨٦٠] واختلفوا: فيما إذا طلق واحدة من زوجاته لا بعينها، أو بعينها ثم أنسيها طلاقاً رجعيًا [أو بائناً] ^(٦)، فقال أبو حنيفة، وابن أبي هريرة من أصحاب الشافعي: لا يحال بينه وبين [وطئهن] ^(٧)، وله أن يطأ أيتهن شاء، وإذا وطئ واحدة انصرف الطلاق إلى غير الموطوءة.

وقال مالك: يطلقهن [كلهن] ^(٨)، وقال أحمد: يحال بينه وبينهن، ولا يجوز له وطؤهن حتى يقرع [بينهن] ^(٩)، فأيتهن خرجت عليها القرعة كانت هي المطلقة، [فإذا] ^(١٠) خالف ووطئ لم يبطل حكم القرعة بالوطء، ويجب [عليه] ^(١١) إخراج إحداهن بالقرعة ^(١٢).

(٢) ليست في (ز).

(١) ليست في (ز).

(٣) ساقطة من (ط).

(٤) «المهذب» (١٥/٣)، و«الوجيز» (٣٨٨)، و«رحمة الأمة» (٢٠٩)، و«المغني» (٤٠٤/٨).

(٥) «الإشراف» (٤٣٢/٣)، و«المهذب» (٣٣/٣)، و«الوجيز» (٣٩٣)، و«رحمة الأمة» (٢١١).

(٧) في (ط): وطئها.

(٦) زيادة من (ز).

(٩) ليست في (ز).

(٨) ساقطة من (ز).

(١١) زيادة من (ز).

(١٠) في (ز): وإن.

(١٢) «المهذب» (٤٣/٣)، و«رحمة الأمة» (٢١١)، و«المغني» (٤٢٩/٨).

- [١٨٦١] واتفقوا : على أنه إذا قال لها : أنت طالق نصف طلقة وقعت [الطلقة] ^(١) .
- [١٨٦٢] واختلفوا : فيما إذا كان له أربع زوجات فقال : زوجتي طالق ولم يعين ، فقال أبو حنيفة ، والشافعي : تطلق واحدة منهن ، وله صرف الطلاق إلى من شاء منهن ، وقال مالك ، وأحمد : يطلقن كلهن ^(٢) .
- [١٨٦٣] واختلفوا : فيما إذا شك في عدد الطلاق ، فقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد : يبنى على اليقين ، وقال مالك : بل يغلب الإيقاع في رواية ابن القاسم ، وهي المشهورة من مذهبه ، وروى أشهب عنه : أنه يبنى على اليقين ^(٣) .

[باب الرجعة] ^(٤)

- [١٨٦٤] واتفقوا : على أن للرجل أن يراجع المطلقة الرجعية ^(٥) .
- [١٨٦٥] واختلفوا : هل [يحرم] ^(٦) وطء المطلقة الرجعية [أم لا] ^(٧)؟ فقال

(١) في (ز) : طلقة .
انظر مصادر المسألة : «الإشراف» (٤٣٤/٣) ، و«الوجيز» (٣٨٩) ، و«المغني» (٤١٨/٨) ، و«الهداية» (٢٥٣/١) .

(٢) هذه المسألة من (ز) .
انظر مصادر المسألة : «المغني» (٤٢٠/٨) ، و«المدونة» (٧٧٩/٣) ، و«رحمة الأمة» (٢١١) ، و«الإرشاد» (٣٠١) .

(٣) «المغني» (٤٢٣/٨) ، و«المهذب» (٤٢/٣) ، و«الوجيز» (٣٩١) ، و«المدونة» (٧٧٦/٣) .

(٤) في (ز) : باب طلاق الرجعية .
والرُّجعة : فتح الراء أفصح من كسرهما عند الجوهري ، والكسر أكثر عند الأزهرى ، وهي في اللغة : المرة من الرجوع .
وشرعًا : رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص ، والطلاق الرجعي : هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة إيقاعًا مجردًا عن أن يكون في مقابلة مال .

(٥) «الإشراف» (٤٥٤/٣) ، و«الهداية» (٢٨٤/١) ، و«المغني» (٤٧٧/٨) ، و«المهذب» (٤٦/٣) .

(٦) في (ط) والمطبوع : يجوز .
(٧) ليست في (ز) .

أبو حنيفة ، وأحمد في أظهر الروايتين : ليس بمحرم .

وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد في الرواية الأخرى : هو محرم^(١) .

[١٨٦٦] واختلفوا : في الوطاء في الطلاق الرجعي وهل يصير مراجعًا بنفس

الوطاء؟ فقال أبو حنيفة ، وأحمد في أظهر الروايتين : يصير مراجعًا به ، ولا يفتقر معه إلى قول ، سواء كان ينوي به الرجعة أولاً ينويها .

وقال مالك : إن نوى [به]^(٢) الرجعة كانت رجعة .

وقال الشافعي : لا تصح الرجعة إلا بالقول ، وعن أحمد مثله .

وعن مالك في رواية ابن وهب كمنهـب أبي حنيفة [وأحمد]^(٣) .

[١٨٦٧] [واختلفوا]^(٤) : هل من شرط الرجعة الشهادة أم لا؟ فقال أبو حنيفة ،

[ومالك ، وأحمد]^(٥) : ليس من شرطها الشهادة بل هي مستحبة .

وقال الشافعي في أحد قوليه : الشهادة شرط فيها ، وعن أحمد مثله^(٦) .

[١٨٦٨] واتفقوا : على أنه إذا طلق ثلاثًا فلا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره^(٧) .

[١٨٦٩] واتفقوا : على أن النكاح هاهنا هو الإصابة .

[١٨٧٠] واتفقوا : على أنه شرط في جواز عودها إلى الأول^(٨) .

(١) «الهداية» (٢٨٤/١) ، و«الوجيز» (٣٩٩) ، و«رحمة الأمة» (٢١٢) ، و«المغني» (٤٧٨/٨) .

(٢) في (ط) والمطبوع : بها . (٣) ليست في (ز) .

انظر مصادر المسألة : «الإشراف» (٤٥٤/٣) ، و«الهداية» (٢٨٤/١) ، و«الوجيز» (٣٩٨) ، و«رحمة الأمة» (٢١٢) .

(٤) ساقطة من (ز) . (٥) في (ط) والمطبوع : وأحمد ومالك .

(٦) «الإشراف» (٤٥٦/٣) ، و«الهداية» (٢٨٥/١) ، و«الوجيز» (٣٩٨) ، و«رحمة الأمة» (٢١٢) .

(٧) «المجموع» (٤٢٥/١٨) ، و«المغني» (٤٧٣/٨) ، و«المهذب» (٤٩/٣) .

(٨) «المغني» (٤٧٤/٨) ، و«الإشراف» (٤٤٧/٣) ، و«المهذب» (٤٩/٣) ، و«رحمة الأمة»

- [١٨٧١] واتفقوا: على أنه إنما يقع الحل بالوطء في النكاح الصحيح .
- [١٨٧٢] فإن كان الوطء في نكاح فاسد [فاتفقوا] ^(١): كلهم على أن الإباحة لا تحصل [به] ^(٢) إلا في أحد قولي الشافعي [رضي الله عنه] ^(٣) .
- [١٨٧٣] واختلفوا: هل يقع الحل بالوطء في النكاح الصحيح في حال تحريم الوطء [فيه] ^(٤) كوقت الحيض وحالة الإحرام؟ فقالوا: يقع الحل به ، إلا مالكاً فإنه قال: لا يقع الحل بذلك ^(٥) .
- [١٨٧٤] واختلفوا: في وطء الصبي الذي يجامع مثله هل يحصل به الإباحة للزوج الأول؟ فقال أبو حنيفة ، والشافعي ، وأحمد: يحصل به إذا وطئ بنكاح صحيح ، وقال مالك: لا تحصل ^(٦) .

[باب الإيلاء] ^(٧)

- [١٨٧٥] [اتفقوا] ^(٨): على أنه إذا حلف بالله تعالى أنه لا يجامع زوجته أكثر من أربعة أشهر كان مولياً ، فإن حلف أن لا يقربها أقل من أربعة أشهر لم تتعلق به أحكام الإيلاء ^(٩) .

(١) في (ز): واتفقوا .

(٢) ساقطة من (ز) والمطبوع .

انظر مصادر المسألة: «المغني» (٤٧٣/٨) ، و«الإشراف» (٤٤٩/٣) ، و«الهداية» (٢٨٩/١) ، و«رحمة الأمة» (٢١٢) .

(٤) ساقطة من (ط) ، (ز) .

(٥) «رحمة الأمة» (٢١٢) ، و«الإشراف» (٤٥٢/٣) ، و«المغني» (٤٧٥/٨) .

(٦) هذه المسألة غير موجودة في المطبوع .

انظر مصادر المسألة: «رحمة الأمة» (٢١٢) ، و«الإشراف» (٤٥٠/٣) ، و«الهداية» (٢٨٩/١) ، و«المهذب» (٥٠/٣) .

(٧) في (ز): باب اليمين في النكاح . (٨) في (ز): واتفقوا .

(٩) الإيلاء في اللغة: الحلف أو الامتناع باليمين .

وشرعاً: هر حلف زوج يصح طلاقه على امتناعه من وطء زوجته مطلقاً أو فوق أربعة أشهر . =

[١٨٧٦] واختلفوا : في الأربعة [الأشهر]^(١) فقال أبو حنيفة : إذا حلف أن لا يقربها أربعة أشهر سواء كان موليا ، وقد روى [مهنا]^(٢) عن أحمد مثله .
وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد في المشهور عنه : لا يكون موليا^(٣) .
[١٨٧٧] واتفقوا : على أنه لا يقع عليه طلاق ولا يوقف حتى [تمضي عليه]^(٤) أربعة أشهر .

فإذا مضت فهل يقع الطلاق بمضيها أو [يوقف]^(٥) ؟ فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : لا يقع بمضي المدة حتى يوقف ليفيء [أو]^(٦) يطلق ، وقال أبو حنيفة : إذا مضت عليه المدة طلقت ولا يوقف .

واختلف من قال يوقف لها بعد الأربعة [الأشهر]^(٧) فيما إذا امتنع من الطلاق فهل يطلق الحاكم عليه [أم لا]^(٨) ؟ فقال مالك ، وأحمد : يطلق [الحاكم عليه]^(٩) ، وروي عن أحمد : يضيق عليه حتى يطلق ، وعن الشافعي كالمذهبين^(١٠) .

[١٨٧٨] واختلفوا : فيما إذا آلى بغير [اليمين]^(١١) بالله [تعالى]^(١٢) [أن]^(١٣) لا يصيب زوجته [كالطلاق ، والعتاق]^(١٤) ، وصدقة المال ، وإيجاب العبادات ، هل يكون موليا [أم لا؟] فقال أبو حنيفة : يكون موليا^(١٥) وسواء قصد الإضرار بها أو قصد

= انظر مصادر المسألة : «الإشراف» (٤٦٣/٣) ، و«المهذب» (٥٤/٣) ، و«الهداية» (٢٩٠/١) ، و«الإرشاد» (٣٠٣) .

- (١) في المطبوع ، و(ز) : أشهر .
(٢) في (ز) : هاهنا .
(٣) «المغني» (٥٠٧/٨) ، و«المهذب» (٥٥/٣) ، و«القوانين الفقهية» (٢٦٥) ، و«رحمة الأمة» (٢١٣) .
(٤) في (ز) : يفى .
(٥) في (ز) : يقف .
(٦) في (ز) : و .
(٧) في (ز) والمطبوع : أشهر .
(٨) زيادة من (ز) .
(٩) ليست في (ز) .
(١٠) «الإرشاد» (٣٠٣) ، و«الإشراف» (٤٦٧/٣) ، و«المهذب» (٦١/٣) ، و«الهداية» (٢٩٠/١) .
(١١) في (ط) : يمين .
(١٢) في (ز) : أنه .
(١٣) في (ز) : كالتعاق والطلاق .
(١٤) في (ز) : كالتعاق والطلاق .
(١٥) ساقط من (ز) .

رفع الضرر عنها ، مثل أن تكون مرضعة فيخاف إن وطئها أن تحمل [فيجف]^(١) اللبن ، أو تكون مريضة فيكون الوطء يضر بها ، أو يقصد رفع الضرر عن نفسه بأن كان الوطء يضر به ، [وقال مالك : لا يكون الحالف بترك الوطء مولياً إلا أن يكون في حالة الغضب ، أو قاصداً الإضرار بها ، فإن كان للإصلاح أو لنفعها لم يكن مولياً]^(٢) .

وقال أحمد : لا يكون مولياً إذا قصد رفع الضرر عنها ، [فإن]^(٣) قصد الضرر بالمرأة فإنه يكون مولياً .

وعن الشافعي قولان كالْمذهبين ، الجديد منهما كقول أبي حنيفة^(٤) .

[١٨٧٩] واختلفوا : فيما إذا فاء المولي هل يلزمه كفارة [يمين]^(٥) ؟ فقال

أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد : [يلزمه]^(٦) الكفارة ، [واختلف مذهب الشافعي على قولين ، أحدهما : لا يلزمه وهو القديم ، وقال في الجديد : يلزمه الكفارة]^(٧) .

[١٨٨٠] واختلفوا : فيما إذا ترك وطء زوجته مضراً بها من غير يمين أكثر من

أربعة أشهر ، هل [تضرب]^(٨) [المدة له]^(٩) [و]^(١٠) يكون مولياً ؟ فقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا [تضرب]^(١١) له المدة ولا يكون مولياً .

وقال مالك ، وأحمد في إحدى روايته : [تضرب]^(١٢) له مدة الإيلاء ، وعن

(١) في (ز) : فيخف .

(٢) في (ط) : وإن .

(٣) «الإشراف» (٤٦٧/٣) ، و«المغني» (٥٠٤/٨) ، و«الهداية» (٢٩١/١) ، و«بداية المجتهد» (١٧٩/٢) .

(٤) ليست في (ز) والمطبوع .

(٥) ما بين [] ساقط من (ط) .

انظر مصادر المسألة : «المغني» (٥٣٥/٨) ، و«الإشراف» (٤٦٩/٣) ، و«رحمة الأمة» (٢١٣) ، و«المهذب» (٥٩/٣) .

(٦) في (ز) : له المدة .

(٧) في (ط) : أو .

(٨) في (ط) : أو .

(٩) في (ط) : أو .

(١٠) في (ط) : أو .

(١١) في (ط) : أو .

(١٢) في (ط) : أو .

أحمد رواية أخرى كمذهب أبي حنيفة والشافعي^(١).

قال الوزير [رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ] أرى^(٢) أنه يستحب للرجل أن يعف أمته [إما بنكاحها أو إنكاحها]^(٣) وليس وطؤها عليه بواجب.

[١٨٨١] واختلفوا: في إيلاء العبد، فقال مالك: إذا كان الزوج عبدًا فمدة إيلائه شهران، حرة كانت زوجته أو أمة، وإن كان حرًا فمدته أربعة أشهر، حرة كانت الزوجة أو أمة، وقال الشافعي: مدته أربعة أشهر.

وقال أبو حنيفة: [الاعتبار في]^(٤) المدة بالنساء، فمن كانت تحتها أمة فمدة إيلائها شهران، [حرًا كان الزوج]^(٥) أو عبدًا، [وإن كانت حرة فمدتها أربعة أشهر، حرًا كان الزوج أو عبدًا]^(٦) وعن أحمد روايتان، إحداهما: مدة إيلاء العبد أربعة أشهر كالحر، ولا فرق بين أن يكون تحتها حرة أو أمة، وفي رواية أخرى: أن إيلاء العبد شهران، ولا فرق بين أن يكون تحتها أمة أو حرة كمذهب مالك^(٧).

[١٨٨٢] واختلفوا: هل يصح إيلاء الكافر؟ فقال أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد: يصح إيلاؤه.

وفائده: أنه [يؤاخذ]^(٨) بعد إسلامه به من أن يوقف ويطالب بالكفارة أو يطلق. وقال مالك: لا يصح إيلاؤه^(٩).

(١) «الإشراف» (٤٧١/٣)، و«رحمة الأمة» (٢١٣)، و«بداية المجتهد» (١٧٩/٢)، و«المغني» (٥٥٢/٨).

(٢) ليست في (ز).

(٣) في (ز): أو ينكحها.

(٤) في (ز): تعتبر.

(٥) في (ز): سواء كان الزوج حرًا.

(٦) زيادة من (ز).

(٧) «الإشراف» (٤٦٦/٣)، و«القوانين» (٢٦٥)، و«الوجيز» (٤٠٠)، و«الهداية» (٢٩٢/١).

(٨) في المطبوع: يؤخذ.

(٩) «المغني» (٥٢٥/٨)، و«الإشراف» (٤٧٤/٣)، و«القوانين» (٢٦٥)، و«الوجيز» (٤٠٠).

باب الظهر^(١)

[١٨٨٣] واتفقوا: على أنه إذا قال لزوجته: أنت عليّ كظهر أمي فإنه مظاهر لا يحل له وطؤها حتى يقدم الكفارة، وهي عتق رقبة إن [وجدها]^(٢)، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً^(٣).

[١٨٨٤] واختلفوا: في الظهر الذمي، فقال أبو حنيفة، ومالك: لا يصح، وقال الشافعي، وأحمد: يصح^(٤).

[١٨٨٥] واختلفوا: هل يصح ظهر السيد من أمته؟ فقال أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد: لا يصح، وقال مالك: يصح^(٥).

[١٨٨٦] واتفقوا: على أن الظهر يصح من العبد وأنه يكفر بالصوم، [أو]^(٦) بالإطعام [إن ملكه السيد عند مالك خاصة]^(٧).

[١٨٨٧] واختلفوا: فيما إذا قال لزوجته أمة كانت أو حرة: أنت عليّ حرام،

(١) الظهر: مشتق من الظهر، وإنما خص الظهر بالتحريم دون غيره من سائر الأعضاء؛ لأنه موضع الركوب، والمرأة مركوبة إذا غشيت فكأنه أراد بقوله: أنت عليّ كظهر أمي ركوبك للنكاح علي حرام كركوب أمي للنكاح، وهو استعارة وكناية عن الجماع، وشرعاً: قول الرجل لزوجته: أنت عليّ كظهر أمي.

وقد كان الظهر طلاقاً في الجاهلية كالإيلاء فغير الشرع حكمه إلى تحريمه بعد العود ولزوم الكفارة.

(٢) في المطبوع: وجد.

(٣) «القوانين» (٢٦٧)، و«المغني» (٥٥٧/٨)، و«رحمة الأمة» (٢١٤)، و«الهداية» (٢٩٧/١).

(٤) «الإشراف» (٤٧٦/٣)، و«المغني» (٥٥٥/٨)، و«الوجيز» (٤٠٥)، و«رحمة الأمة» (٢١٤).

(٥) «الإشراف» (٤٧٦/٣)، و«المهذب» (٦٤/٣)، و«رحمة الأمة» (٢١٤)، و«بداية المجتهد»

(١٨٩/٢).

(٦) في المطبوع: و.

(٧) ساقط من (ز).

انظر مصادر المسألة: «الإشراف» (٤٧٥/٣)، و«المغني» (٥٥٥/٨)، و«رحمة الأمة» (٢١٤)،

و«القوانين» (٢٦٦).

فقال أبو حنيفة: إن نوى الطلاق كان طلاقاً، وإن نوى ثلاثاً [فهو] ^(١) ثلاث، وإن نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة بائنة.

وإن نوى التحريم ولم ينو الطلاق، أو لم يكن له نية فهو يمين، [وهو مولى إن تركها أربعة أشهر وقعت] ^(٢) تطليقة بائنة، وإن قال للمحاكم: أردت الكذب، قضى الحاكم عليه، وإن نوى الظهار كان مظاهراً، وإن نوى اليمين كان يميناً، ويرجع إلى نيته كم أراد واحدة أو أكثر، سواء كانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها.

وقال مالك: هو طلاق ثلاث في حق المدخول [بها] ^(٣)، وواحدة في حق غير المدخول بها.

وقال الشافعي: [إن] ^(٤) نوى الطلاق [أو] ^(٥) الظهار كان ما نواه، وإن نوى اليمين لم تكن يميناً، [وكان] ^(٦) عليه كفارة يمين، وإن لم ينو شيئاً فعلى قولين، أحدهما: لا شيء عليه، والثاني: عليه كفارة يمين.

وعن أحمد [روايات، إحداهما] ^(٧): أنه صريح في الظهار نواه أو لم [ينوه] ^(٨)، وفيه كفارة الظهار، والرواية الأخرى: أنها يمين وعليه [كفارتها] ^(٩)، والرواية الأخرى: هي طلاق ^(١٠).

[١٨٨٨] واختلفوا: في الرجل يحرم طعامه وشرابه أو أمته، فقال أبو حنيفة، وأحمد: هو حالف وعليه كفارة يمين بالحنث، والحنث يحصل [بفعل جزء] ^(١١) منه ولا يحتاج إلى أكل جميعه.

-
- (١) في (ز): كان.
 (٢) في (ز): وهو أن يتركها أربعة أشهر.
 (٣) غير موجودة في (ز).
 (٤) في (ز): وإن.
 (٥) في (ز): و.
 (٦) في (ز): وكانت.
 (٧) في (ز): روايتان أظهرهما، وفي المطبوع: روايات أظهرها.
 (٨) في (ز): ينو.
 (٩) في (ط): كفارة.
 (١٠) «الهداية» (٢٩٨/١)، و«رحمة الأمة» (٢١٤)، و«المغني» (٥٦١/٨).
 (١١) في المطبوع: بجزء.

وقال الشافعي: إن حرم أمته فعلى قولين، أحدهما: لا شيء عليه، [والثاني] (١): عليه كفارة يمين وليس يمين، وإن حرم [ما] (٢) سوى النساء [فليس] (٣) بشيء ولا كفارة عليه.

وقال مالك: لا يحرم عليه شيء من ذلك على الإطلاق، ولا كفارة عليه (٤).

[١٨٨٩] واختلفوا: هل يحرم على المظاهر القبلة، واللمس بشهوة، فقال

[أبو حنيفة، ومالك] (٥): يحرم ذلك عليه.

وعن الشافعي قولان، الجديد منهما: أنه [يباح] (٦)، والقديم: أنه حرام كمذهب

أبي حنيفة ومالك، وعن أحمد روايتان كذلك، أظهرهما: أنه حرام (٧).

قال الوزير [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] (٨): والصحيح [عندي] (٩) [أنه يحرم] (١٠) عليه ذلك ما لم

يكفر؛ لقوله [تعالى] (١١): ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَّأَ﴾ (١٢) [المجادلة: ٣] [] (١٣).

[١٨٩٠] واختلفوا: فيما إذا وطئ المظاهر في صوم الظهر، أو في خلال

الشهرين ليلاً أو نهاراً، عامداً أو ناسئاً، فقال أبو حنيفة، ومالك، وأحمد في إحدى

(١) في (ز): والثانية.

(٢) في (ز): فلا.

(٤) هذه المسألة ساقطة من (ط).

انظر مصادر المسألة: «رحمة الأمة» (٢١٤).

(٥) في (ط): مالك وأبو حنيفة.

(٦) في (ز) والمطبوع: مباح.

(٧) «المهذب» (٦٨/٣)، و«بداية المجتهد» (١٩١/٢)، و«الهداية» (٢٩٧/١)، و«الوجيز» (٤٠٦).

(٨) غير موجودة في (ز).

(٩) زيادة من (ز).

(١٠) في المطبوع: و(ز): أنه حرام.

(١١) في (ز): عَنْكَ، وفي المطبوع: سبحانه وتعالى.

(١٢) في المطبوع: تمسوهن.

(١٣) في (ز): أو تمسوهن.

وهذه من المسائل التي رجح فيها ابن هبيرة حيث مال إلى تحريم كل ما دون الجماع أيضاً على المظاهر،

مستدلاً بظاهر النص على عموم ذلك، وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، والقديم من مذهب

الشافعي، وإحدى الروايتين عن أحمد.

روايته : [يستأنف]^(١) الصيام .

وقال الشافعي : إن وطئ بالنهار ناسيًا أو بالليل ناسيًا أو عامدًا لم يلزمه الاستئناف ،
[وأما إن]^(٢) وطئ بالنهار عامدًا فسد صومه ، وانقطع التتابع ، ولزمه الاستئناف^(٣) .
قال الوزير [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]^(٤) : والصحيح أن الوطء في هذه المدة عامدًا سواء كان ليلاً أو
نهارًا يوجب الاستئناف ؛ [لنص]^(٥) القرآن^(٦) .

[١٨٩١] واختلفوا : في اشتراط الإيمان في الرقبة التي يكفر بها المظاهر ، فقال
أبو حنيفة ، وأحمد في إحدى روايته : ليس بشرط فيها .

وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد في الرواية الأخرى عنه : هو شرط^(٧) .

[١٨٩٢] واختلفوا : فيما إذا شرع في الصيام ثم وجد الرقبة ، فقال مالك ،
والشافعي ، وأحمد : لا [يلزمه]^(٨) الخروج منه [والعتق بل إن]^(٩) شاء بنى على صومه
وإن شاء أعتق ، إلا أن مالكًا فرق فقال : إن كان قد شرع في الصيام [اليوم واليومين
والثلاث]^(١٠) عاد إلى العتق ، وإن كان قد مضى في صومه أتمه .
وقال أبو حنيفة : يلزمه العتق ولا يجزئه الصيام^(١١) .

-
- (١) في (ز) : تستأنف .
(٢) في (ز) : فأما إن ، وفي المطبوع : فأما إذا .
(٣) « الإشراف » (٤٩٦/٣) ، و« المغني » (٥٩٩/٨) ، و« المهذب » (٧٢/٣) ، و« الهداية » (٣٠٠/١) .
(٤) غير موجودة في (ز) والمطبوع .
(٥) في (ز) : لنصف .
(٦) وهذه أيضًا من المسائل التي رجح فيها ابن هبيرة وأبدي فيها اجتهاده قائلًا بحرمة الجماع في ليل ونهار
صيام الكفارة ، مستدلًا بنص القرآن على ذلك ، وكأنك تستشعر من ترجيحه هذا أن الجماع في
الكفارة يخالف المقصد من حكمة تشريع الكفارة حتى لا يعود إلى ذلك أبدًا .
(٧) « المهذب » (٦٩/٣) ، و« المغني » (٥٨٦/٨) ، و« الهداية » (٢٩٩/١) ، و« الوجيز » (٤٠٩) .
(٨) في (ز) : يلزم .
(٩) في (ز) : وهو مخير بينه وبين العتق فإن .
(١٠) في (ز) : يوم أو يومين إلى الثالث .
(١١) « الإشراف » (٥٠١/٣) ، و« المهذب » (٧٣/٣) ، و« رحمة الأمة » (٢١٥) .

[١٨٩٣] واتفقوا: على أنه لا يجوز له المسيس حتى يكفر^(١).

[١٨٩٤] [واتفقوا]^(٢): على أنه لا يجوز دفع شيء من الكفارات إلى الكافر

الحربي^(٣).

[١٨٩٥] [ثم]^(٤) اختلفوا: في الذمي فقال أبو حنيفة [يجوز]^(٥) دفع ذلك إليه.

وقال مالك، والشافعي، وأحمد: لا يجوز دفع ذلك إليه كالحربي^(٦).

[١٨٩٦] واختلفوا: فيما إذا قالت المرأة لزوجها: أنت عليّ كظهر أمي، فقال

أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، [وأحمد]^(٧) في [إحدى]^(٨) روايته: لا كفارة عليها.

وقال أحمد في [الرواية الأخرى]^(٩) وهي أظهرهما: يجب عليها الكفارة إذا

وطئها، وهي التي اختارها [الخرقي]^(١٠).

[باب اللعان]^(١١)

[١٨٩٧] [وأجمعوا]^(١٢): على أن من قذف امرأته بالزنا ولا شاهد له على ذلك

(١) «الهداية» (٢٩٨/١)، و«رحمة الأمة» (٢١٥)، و«الوجيز» (٤٠٦)، و«التلقين» (٣٣٨).

(٢) في (ز) والمطبوع: وأجمعوا.

(٣) «المهذب» (٧٤/٣)، و«رحمة الأمة» (٢١٥)، و«المغني» (٦١٢/٨).

(٤) في (ز): و. (٥) في (ط): لا يجوز وهذا خطأ.

(٦) «رحمة الأمة» (٢١٥)، و«المغني» (٦١٢/٨)، و«المهذب» (٧٤/٣).

(٧) ليس في (ز). (٨) في المطبوع: أحد.

(٩) في (ز): إحدى روايته.

(١٠) في المطبوع: المزني وهو خطأ. انظر مصادر المسألة: «المهذب» (٦٦/٣)، و«رحمة الأمة»

(٢١٥)، و«المغني» (٦٢٢/٨)، و«الإرشاد» (٣٠٨).

(١١) في (ز): باب اللعان والقذف، وفي المطبوع: باب القذف واللعان.

واللعان: مصدر لا عن يلاعن لعاناً وملاعنة، وأصل اللعن الطرد والإبعاد.

وهو مشتق من اللعن؛ لأن كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة إن كان كاذباً.

وشرعاً: كلمات معلومة جعلت حجة للمضطر إلى قذف من لطم فراشه وألحق العار به.

(١٢) في (ط): أجمعوا.

سوى نفسه فإنه يكرر اليمين أربع مرات بالله إنه لمن الصادقين ، ثم يقول في الخامسة : [أن لعنة الله عليه]^(١) إن كان من الكاذبين ، ويلزمها حينئذ الحد ، [والذي]^(٢) يدرؤه عنها أن تشهد أربع [شهادات بالله]^(٣) إنه لمن الكاذبين ، ثم [تقول]^(٤) في الخامسة : أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين^(٥) .

قال الوزير [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]^(٦) : ومن الفقهاء من اشترط أن يزداد بعد قوله (من الصادقين) فيما رماها به من الزنا ، وكذلك اشترط في نفيها عن نفسها أن تقول : (فيما رماني به من الزنا) ، قال الوزير [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]^(٧) : ولا أراه يحتاج [إليه]^(٨) ؛ لأن الله [عَزَّ وَجَلَّ]^(٩) أنزل ذلك وبينه ولم يذكر فيه هذا الاشرط وذلك فيما أرى ؛ لأنه إذا قال : (من الصادقين) بالألف واللام فإنه يستغرق الجنس ، [فلو]^(١٠) كذب في [عمره]^(١١) [مرة]^(١٢) لم يكن من الصادقين ، فكيف في هذه الحال التي [لا عن]^(١٣) فيها .

وقوله [سبحانه]^(١٤) ﴿ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذِبِيِّكَ ﴾ [وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا] [إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ]^(١٥) ﴿ [النور : ٨ - ٩] من غير زيادة عليها أيضًا^(١٦) .

(١) في (ز) : ولعنة الله عليه ، وفي (ط) : وعليه لعنة الله .

(٢) في (ط) : الذي . (٣) في (ط) : مرات .

(٤) في (ط) : يقول .

(٥) « رحمة الأمة » (٢١٥) ، و« المهذب » (٨٦/٣) ، و« بداية المجتهد » (٢٠٥/٢) .

(٦) (٧) زيادة من (ط) . (٨) في المطبوع : إلى ذلك .

(٩) في (ز) : تعالى ، وفي المطبوع : سبحانه وتعالى .

(١٠) في المطبوع : فإذا . (١١) في المطبوع : عمده .

(١٢) في (ز) : كذبة . (١٣) في (ز) : لا غير .

(١٤) في (ز) : تعالى ، وفي المطبوع : سبحانه وتعالى .

(١٥) في (ط) : إنه لمن الصادقين ، وهو خطأ .

(١٦) هذا منه رحمه الله تعالى وقوف على ألفاظ النص القرآني الثابت دون زيادة أو نقصان ، وعدم اشتراط ما لم يشترطه الله عَزَّ وَجَلَّ وهذا منه تعريض بمذهبي أبي حنيفة وأحمد - رحمهما الله - من زيادة (فيما رماني به من الزنا) أو (فيما رماها به من الزنا) : و(فيما رميتك به من الزنا) فهذه ألفاظ لم ترد لا في =

فإن نكل [الزوج]^(١) عن اللعان فإن عليه حد القذف عند مالك، والشافعي، وأحمد، وقال أبو حنيفة: لا حد [عليه]^(٢) ويحبس حتى يلاعن أو يقر، فإن نكلت الزوجة عن اللعان لم تحد عند أبي حنيفة، [وعند]^(٣) أحمد في أظهر روايته، [وحبست حتى تلاعن أو تقر بالزنا]^(٤)، وعن أحمد رواية أخرى: [تخلى]^(٥) ولا تحبس، وقال مالك، والشافعي: تحد [إذا]^(٦) امتنعت من اللعان حد الزنا^(٧).

[١٨٩٨] واختلفوا: هل اللعان يمين أو شهادة؟ فقال مالك، والشافعي: هو يمين، [فيصح]^(٨) اللعان بين كل زوجين حرين كانا أو عبيدين، أو أحدهما، [أو]^(٩) عدلين، أو فاسقين، أو أحدهما.

وقال أبو حنيفة: هو شهادة، فلا يصح إلا بين زوجين يكونان من أهل الشهادة، وذلك بأن يكونا حرين، مسلمين، فأما العبدان أو المحدودان في القذف فلا يجوز عنده لعانهما، وكذلك إذا كان أحدهما من أهل الشهادة والآخر ليس من أهلها واللعان عنده شهادة.

وعن أحمد روايتان، إحداهما كمذهب أبي حنيفة، وهي التي اختارها الخرقى^(١٠)

= القرآن ولا في السنة فترد لذلك.

قال الشيرازي رَكَّابُهُ: (فإن أخل أحدهما بأحد هذه الألفاظ الخمسة لم يعتد به؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ علق الحكم على هذه الألفاظ فدل على أنه لا يتعلق بها دونها، ولأنه بينة يتحقق بها الزنا فلم يجز النقصان عن عددها كالشهادة) اهـ.

انظر: «المهذب» (٨٧/٣). وقد نقل قول ابن هبيرة ابن قدامة في «المغني» (٦٥/٩). وأيضاً الإمام ابن القيم في كتابه «زاد المعاد في هدي خير العباد» (٣٣٢/٥).

(١) ساقطة من (ز). (٢) ليست في (ز).

(٣) في (ز) و. (٤) ما بين [] ساقط من (ز).

(٥) في (ز) تحد. (٦) في المطبوع: إن.

(٧) انظر: «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» (٢١٦).

(٨) في (ز) فيفسخ. (٩) ساقطة من (ط).

(١٠) انظر: «مختصر الخرقى» (١١٦).

[منهما^(١)]، والأخرى كمذهب مالك [والشافعي]^(٢)، وهي أظهر الروايتين^(٣).
 [١٨٩٩] واختلفوا: هل يصح اللعان لنفي الحمل قبل وضعه؟ فقال أبو حنيفة،
 وأحمد: إذا نفى حمل امرأته فلا لعان بينهما ولا ينفى عنه، فإن قذفها بصريح الزنا لاعن
 [للقذف]^(٤) ولم ينف نسب الولد، وسواء ولدته لسته أشهر أو [لأقل]^(٥) منها.
 وقال مالك، والشافعي: يلاعن لنفي الحمل، إلا أن مالكا يشترط [بذلك]^(٦) أن
 يكون استبرأ بحيضة أو [بثلاث حيضات]^(٧) على خلاف [في مذهبه]^(٨) بين
 أصحابه^(٩).

[١٩٠٠] واتفقوا: على أن فرقة الثلاثين واقعة^(١٠).

[١٩٠١] ثم اختلفوا: بماذا [تقع]^(١١)؟ فقال أبو حنيفة، وأحمد في أظهر
 روايته: لا يقع إلا [بلعانهما]^(١٢) وحكم الحاكم.
 وقال مالك: يقع [بلعانها]^(١٣) خاصة، وهي رواية عن أحمد أيضًا.
 وقال الشافعي: يقع بلعان الزوج خاصة^(١٤).

[١٩٠٢] واختلفوا: هل ترتفع الفرقة بتكذيبه لنفسه؟ فقال أبو حنيفة: ترتفع

-
- (١) ليست في (ز) والمطبوع.
 (٢) ساقط من (ز) والمطبوع.
 (٣) «الهداية» (٣٠٢/١)، و«رحمة الأمة» (٢١٦)، و«المغني» (٦٠/٩)، و«القوانين» (٢٦٨).
 (٤) في (ط): عن القذف.
 (٥) في (ز): أقل.
 (٦) في المطبوع: في ذلك.
 (٧) في (ط) والمطبوع: ثلاث حيض.
 (٨) ساقط من (ط). وفي (ز): من مذهبه.
 (٩) «الإشراف» (٥١٤/٣)، و«المهذب» (٨٥/٣)، و«القوانين» (٢٦٨)، و«الوجيز» (٤١٥).
 (١٠) انظر: «رحمة الأمة» (٢١٦).
 (١١) في (ط): يقع.
 (١٢) في (ط) والمطبوع: بلعانهما.
 (١٣) في (ز) والمطبوع: بلعانهما.
 (١٤) هذه آخر مسألة في هذا الباب في المطبوع، وما بعدها من المسائل إلى آخر الباب ساقط من المطبوع، وهو في (ز) و(ط).
 انظر مصادر هذه المسألة: «الإشراف» (٥١٩/٣)، و«القوانين» (٢٦٩)، و«المغني» (٣٠/٩)، و«رحمة الأمة» (٢١٦).

بتكذيبه نفسه ، فإذا أكذبها جلد الحد وكان أحد الخُطابِ .

وقال مالك ، والشافعي : هي فرقة مؤبدة لا ترتفع بحال وإن أكذب نفسه .

وعن أحمد روايتان ، أظهرهما كمنهـب الشافعي [ومالك] ^(١) ، والأخرى

[كمنهـب] ^(٢) أبي حنيفة ^(٣) .

[١٩٠٣] واختلفوا : هل فرقة اللعان فسخ أو طلاق؟ فقال أبو حنيفة : هي طلاق ،

وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : هي فسخ ^(٤) .

[١٩٠٤] واختلفوا : فيما إذا قذف زوجته [برجل بعينه] ^(٥) فقال : زنا بك فلان ،

فقال أبو حنيفة ، ومالك : يلاعن الزوجة ويحد للأجنبي إن [طلب] ^(٦) الحد ، ولا

يسقط [عنه بلعانها] ^(٧) .

وعن الشافعي قولان ، أحدهما : يجب حد واحد لهما ، والثاني : يجب لكل واحد

منهما حد ، فإن ذكر المقدوف في لعانه سقط الحد ، وإن لم يذكره فعلى قولين ،

أحدهما : يستأنف اللعان ولا أقيم عليه الحد ، والثاني : يسقط حده .

وقال أحمد : عليه حد واحد [لهما] ^(٨) ، ويسقط [بلعانها] ^(٩) ، وسواء ذكر

المقدوف في [لعانها] ^(١٠) أو أغفل ذكره ^(١١) .

[١٩٠٥] واختلفوا : فيما إذا لاعنت قبل الزوج ، فقال أبو حنيفة : يعتد به ، وقال

مالك ، والشافعي ، وأحمد : لا يعتد به ^(١٢) .

(١) ساقط من (ز) . (٢) ساقطة من (ط) .

(٣) « المغني » (٣٤/٩) ، و« الإشراف » (٥٢١/٣) ، و« الهداية » (٣٠٤/١) ، و« رحمة الأمة » (٢١٦) .

(٤) « الإشراف » (٥٢٠/٣) ، و« الهداية » (٣٠٤/١) ، و« بداية المجتهد » (٢٠٩/٢) ، و« المغني » (٣٣/٩) .

(٥) ساقط من (ز) . (٦) في (ز) : طلبت .

(٧) في (ز) : بلعانهما . (٨) ليست في (ز) .

(٩) في (ز) : بلعانهما . (١٠) في (ز) : بلعانه .

(١١) « الإشراف » (٥٢٣/٣) ، و« الهداية » (٣٠٥/١) ، و« بداية المجتهد » (٢٠٠/٢) ، و« المغني » (٦٧/٩) .

(١٢) « الإشراف » (٥١٨/٣) ، و« المغني » (٦٦/٩) ، و« الأم » (٧٢٧/٦) .

[باب ما يلحق من النسب]^(١)

[١٩٠٦] اتفقوا : على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر^(٢) .

[١٩٠٧] ثم اختلفوا : في أكثرها ، فقال أبو حنيفة : ستان ، وعن مالك روايات ،

إحداها : سبع سنين ، والأخرى : أربع سنين ، والثالثة : خمس سنين .

وقال الشافعي : أربع سنين ، وعن أحمد روايتان ، إحداها كمذهب أبي حنيفة ،

والأخرى كمذهب الشافعي ، وهي المشهورة عنه^(٣) .

[١٩٠٨] واتفقوا : إلا أبا حنيفة : [على]^(٤) أن الأمة تصير فراشا بالوطء ، فإذا

[وطئها]^(٥) السيد [فأتت بولد]^(٦) لحق سيدها ، وقال أبو حنيفة : لا يلحقه من ذلك

إلا ما [أقر]^(٧) به^(٨) .



(١) هذا العنوان ساقط من (ز) ومساائله غير موجودة في المطبوع .

(٢) هذه المسألة والتي تليها في (ز) في آخر باب المفقود .

انظر مصادر المسألة : « الهداية » (٣١٤/١) ، و« رحمة الأمة » (٢١٨) ، و« المهذب » (١١٨/٣) ، و« المغني » (١١٦/٩) .

(٣) « الهداية » (٣١٥/١) ، و« المغني » (١١٧/٩) ، و« المهذب » (١١٨/٣) .

(٤) زيادة من (ز) . (٥) في (ط) : أقر .

(٦) في (ط) : بولد فما أتت به من ولد . (٧) في (ز) : أقرت .

(٨) « الإشراف » (٥٢٩/٣) ، و« المغني » (١٣/٩) .